ميزانية الدولة العلية

قدمت نظارة المالية ميزانية الدولة العلية لسنة ١٣٣٠ الى مجلس المبعوثان فاحالها الى اللجنة الخاصة بالمالية لتبحث فيها وتدقق . وقال جاويد بك ناظر المالية في بيانه الذي عرضهُ على المجلس ان الخلل الذي طرأ على ميزانية سنة ١٣٣٠ خلل وقتي يصلح في السنة القادمة على النحو التالي

اولاً لان حصة الديون العمومية من ولايات الرومللي التي تزيد على مليون ليرا سترفع عن عاتق الدولة في اثناء الاجتماع المقبل الذي يعقدهُ المؤتمر المالي في باريس

ثانياً لان الثلاث مئة والثلاثة والثلاثين الف الليرة التي لشركة بغداد سنة ١٣٢٤ وسنة ١٣٢٨ ادخلت في ميزانية هذا العام فتخلص الدولة منها طبعاً في السنة المقبلة

ثالثاً لان الاقساط التي تضطر الدولة الى دفعها سنوياً والتي تزيد عن مليون وثماني مئة الف ليرا ثمن المدارعة سلطان عثمان تنتهي قبل سنة ١٣٣٤ فلا تدخل في ميزانية الدولة بعد ذلك التاريخ

قال وقد انقضى زمن عقد القروض لقد تجز الميزانية وما علينا بعد الآن الاَّ مفروضة اوربا في اصلاح البلاد واستثمار موارد الرزق المتوفرة فيها . وتكلم عن مستقبل الدولة المالي فقال

ان مستقبل الدولة المالي لا يوجب يأساً بل هو يدعو الى الارتياح للاسباب التالية

اولاً لان المصائب العظيمة التي انتابت الدولة في العامين الماضيين لم تؤثر في ايراداتها التي كانت تزيد زيادة منتظمة مع تلك الحال الحرجة

ثانياً لان ايرادات الدولة ستزيد زيادة عظيمة ومطردة في المستقبل بفضل الاصلاح الزراعي الذي نفذ بعضهُ وسينفذ البعض الآخر ايضاً ذلك في قونيه واطنه وضواحي الجزيرة

ثالثاً لان سكك الحديد الجديدة التي تقرر مدها في الولايات العثمانية لوصل هذه الولايات بعاصمة الملك ستأتي بايرادات عظيمة للدولة في المستقبل

رابعاً لانهُ بات في حكم الامكان ان السول العثمي تترك للدولة العلية الحرية في وضع تكاليف (رسوم وضرائب) جديدة لا تقل ايراداتها عن ثلاثة ملايين ليرا في العام

وهذا هو جدول المصاريف في ميزانية سنة ١٣٣٠ على سبيل التخمين

الديون العمومية (١)	١١٥٣٠٢٢٨	ليرة عثمانية
معاشات التقاعد	٣٥٠٠٠٠	»
مخصصات المحاكم	٥٥٠٠٠٠	»
المجلس العمومي	٦١٠٨٥	»
النظارة المالية	٢٣٨٣٥٥٩	»
ديوان المحاسبات	٢٥٠٧٠	»
الرسومات	٣٩١٣٥٥	»
نظارة البوستة والتلغراف والتلفون	٧٢٤٢٢٣	»
الدفتر الخاقاني	١٠٥٦٢٠	»
الصدارة العظمى	٢٧٢٦١	»
نظارة الداخلية	١٠٤٤٦٥٢	»
مديرية الصحة	١٢٨٠٦٨	»
الأمن العام	٤٩١٨٤٣	»
مجلس شورى الدولة	٢٤٥٦٢	»
نظارة الخارجية	٢٦٣٦٨٤	»
العلية (مشيخة الاسلام والاوقاف)	٤٢٤٨١١	»
العدلية	٩٦٩٣٠٠	»
المعارف	٥٥٤٥٩٢	»
النافعة (الاشغال العمومية)	٥٥٧٣٢٣	»
التجارة والزراعة	٣٩٧٣٢٩	»
البحرية	١٣٣٨٩٣٢	»
الحربية	٦٠٠٠٠٠٠	»
الانشاءات الحربية	٤٥٠٦٦٧	»
الجندرمة	٢٢٣٧٢٠	»
مجموع المصاريف	٣٤٠٧٦١٩	»

(١) وهو يشمل ٣٠٠٠٠٠٠٠ ضمانات سكك الحديد و٦٠٠٠٠٠٠ للقناطر و٧٨٠٠٠٠٠ لنفقات ادارة الديون العمومية و٢٥٠٠٠٠٠٠ اقساط سندات تنتهي سنة ١٩١٥ و١٩١٧

وقد قدرت الايرادات بمبلغ ٤٦٨ ٩٢٣ ٣١ فيكون العجز في الميزانية ١٥ ٨٥ ٢ ليرة
وهاك اهم ابواب الايرادات وتقدير دخل كل منها على وجه التقريب

ويركو الاملاك	٣٥٠٠٠٠٠٠ ليرة عثمانية
الاعشار ومن ضمنها اعشار الدخان والحرير	٧٠٠٠٠٠٠ »
تعداد الاغنام	٢٠٠٠٠٠٠ »
الكمارك	٥٠٠٠٠٠٠ »
احتكار الملح	١٠٠٠٠٠٠ »
ادارة الريجي (للدخان والتنباك)	١٠٠٠٠٠٠٠ »
ضريبة الحرب	١٥٠٠٠٠٠٠ »
عوائد منح الرخص والامتيازات	٥٠٠٠٠٠ »
ويركو مصر وقبرس	٨٥٠٠٠٠٠ »
عوائد التسجيل ونقل الملكية والتركات	١٥٠٠٠٠٠٠ »
التمغة	٥٠٠٠٠٠٠ »
مصلحة الدومين	٥٠٠٠٠٠٠ »

وقد اضطرت الحكومة غير مرة بعد اعلان الحرب البلقانية الى عقد السلفات لسد حاجتها الى المال وهاك السلفات التي عقدتها منذ سنة ١٩١١ الى حين عقد القرض في باريس

استلفت من بنك الريجي سنة ١٩١١ مبلغاً كبيراً من المال بفائدة ٥ و٧½ و٩ في المئة واستلفت من ناسيونال بنك مليوناً ونصف مليون ليرة انكليزية بفائدة ٥½ في المئة وبحساب المئة ٩٨½ . ولما حان ميعاد الدفع وتأخرت بسبب اعلان الحرب البلقانية جعلت الفائدة ٩ في المئة

وفي سنة ١٣٢٨ سعى نايل بك ناظر المالية حينئذٍ فعقد قرضاً مع البنك العثماني بخمسة وعشرين مليون فرنك واستلف ار بعماية الف ليرا انكليزية بفائدة ٥ في المئة ولكن تأخر الحكومة عن الدفع لعدم النجاح في عقد القرض رفع الفائدة الى ٩ في المئة ثم اصدر في ١٩ حزيران (يونيو) سنة ١٣٢٨ تحاويل على الخزينة بمبلغ ٢٧٢ الف ليرا انكليزية بفائدة ٩ في المئة . واستلفت الحكومة مئتي الف ليرا انكليزية من شركة الريجي واصدرت تحاويل على الخزينة بمبلغ ٢٦٥ الف ليرا ورهنت اوراق سكك حديد الاناضول وبغداد مقابل ٣٢٠ الف ليرا استلفتها من البنك العثماني و٣٣ الف ليرا من الدتش بنك (البنك الالماني)

وبات موقف الدولة حرجاً جداً بعد سقوط وزارة كامل باشا ولكن رفعت بك الذي تولى نظارة المالية في ذلك الحين تمكن بعد جهد جهيد من عقد سلفة قدرها ٣٢٤ الف ليرا مع شركة سكة حديد بغداد و ٥٠٠ الف ليرا مقابل اطالة امتياز الثمانين خمساً وعشرين سنة وباع قشلاق لفسيج وبناء بورصة فاطلع بيعاً وفائياً بخمس مئة الف ليرا واصدر عدة تحاويل على الخزينة . واستلف من الديون العمومية في شهر مارس سنة ١٣٢٩ مبلغ ٤٢٥ الف ليرا وفي شهر مايو ٢٠٠ الف ليرا وفي شهر حزيران (يونيو) ٢٠٠ الف ليرا ايضاً وفي تموز (يوليو) ٢١٤ الف ليرا

واستلفت من ادارة الزيجي مليوناً وخمسين الف ليرا مقابل اطالة امتيازها خمس عشرة سنة ومن الديون العمومية مليوناً وتسع مئة الف ليرا ومن البنك العثماني مئة الف ليرا ومن شركة الزيجي مئة الف ليرا ايضاً

واستلفت الحكومة في شهر شباط (فبراير) سنة ١٣٢٩ مبلغ ٢٥٠ الف ليرا من البنك العثماني و ٢٠٠ الف ليرا من سكة حديد الاناضول و ٦٢ الف ليرا من بلدية الاستانة و ٣٠٠ الف ليرا من البنك الزراعي . وباعت في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٣٢٩ لبنك بيريه تحاويل على الخزينة بمئة مليون فرنك

وعادت فاستلفت من الديون العمومية في شهري مارس ونيسان (ابريل) سنة ١٣٣ مبلغ ٥٣٥ الف ليرا ومن ادارة الزيجي ٤٠ الف ليرا ومن بنك سلانيك ٦٠ الف ليرا . ثم وقت الى عقد القرض الكبير في باريس في اوائل شهر نيسان الماضي (ابريل) لايفاء الديون السائرة كلها

واذا اعتمدنا على احصاء الديون العثمانية الى ١٤ سبتمبر الماضي وجدنا انها اقل مما يتبادر الى الذهن من التفصيل السابق واستغربنا لماذا يخصص لايفاء فوائدها اكثر من سبعة ملايين من الليرات فقد جاء في الاحصاء المشار اليه ان هذه الديون اقل من ١٢٩ مليون ليرة عثمانية كما ترى في هذا الجدول

الدين المضمون بريركو القطر المصري	١٨٠٣٠٣١٠	ليرة عثمانية
الدين المضمون ببعض ايرادات الحكومة	٨٤٣٥٧٤٩٢	» »
الديون السائرة	٢٦٤٤٦٦٨٤	» »
والجملة	١٢٨٨٣٤٤٨٦	

ولا يخفى ان الدين الاول لا شأن للولايات العثمانية فيه لان القطر المصري متعهد

بايفائه فائدةً واصلاً فيبقى على الحكومة العثمانية ٦٧٦٠٨٠٤٠ ليرة عثمانية او نحو مئة مليون ليرة انكليزية

فدين الحكومة العثمانية كان في ١٤ سبتمبر الماضي اقل من دين الحكومة المصرية مع ان سكان اولايات العثمانية مضاعف سكان القطر المصري وارافيها اوسع جداً فتزيد خيراتها على سكانها · نعم ان معدل الفائدة في الدين العثماني اعلى من معدل الفائدة في الدين المصري ولكن اذا صلحت حال البلاد العثمانية واستتبَّ الامن فيها لم يتعذَّر تحويل ديونها وتخفيض فائدتها حتى تصبح اربعةً في المئة مثلاً

ثم ان حروب البلقان الاخيرة سلخت عن الحكومة العثمانية بلاداً مساحتها ٥٥ الف ميل مربع وعدد سكانها اربعة ملايين و ٢٣٩ الف نفس او اكثر من سدس سكان السلطنة فلا بد من تحميلهم جانباً من الديون العثمانية على نسبة عددهم وهذا يخفف حمل الدين عن سائر الولايات · وهب ان الحكومة العثمانية استطاعت ان تقترض اربعين مليون جنيه اخرى فوق ما اقترضته حديثاً لايفاء الديون السائرة حتى صار دينها مئة وخمسين مليون ليرة عثمانية فلا يهبط حملهُ عاتق الاهلين اذا تناولت القرض الجديد رويداً رويداً واستعملتهُ في اصلاح البلاد وتثمير خيراتها الطبيعية · ولكن الدين يجلب معهُ المراقبة الاجنبية والفطرسة الاجنبية والتحكم في موارد الثروة واصحابها فتخرج البلاد من ورطة الفقر لتقع في ورطة الاستعباد لاناس غير مسؤولين عن افعالهم وهناك البلية الكبرى

وعندنا انهُ لو جمعت الحكومة العثمانية مجلساً من عشرة من اكبر علماء الاقتصاد السياسي في اوربا واميركا واستشارتهم في حل تدبير الهوينا في اصلاح بلادها فتعتمد على الاقتصاد التام الى حد التقتير في ما يمكن الاقتصاد فيهِ من النفقات وتستعمل ما يتوفَّر لديها سنوياً في اصلاح بلادها وتسهِّل على رعاياها اصلاح شؤونهم بانفسهم او هل تستدين الاموال من اوربا وتنفقها على اصلاح بلادها باسرع ما يمكن وتحمل ما يضطر ان يحملهُ المستدين من الدائن · لو فعلت ذلك لاشار اكثر اولئك العلماء باتباع الطريقة الاولى لانها اسلم عاقبة من باب سياسي اقتصادي من الطريقة الثانية لاسيما وان بين رعاياها ثلاثة اصناف من الناس لا اقدر منهم بين ام الارض على تدبير الاموال واكتساب ارزاق وهم الارمن واليهود والسوريون · وقد اشتهروا بذلك منذ اوف من السنين ولا يزالون مشهورين بهِ · والفريق الثاني منهم وهو اليهود ملكوا الخافقين وفي يدهم سياسة اوربا المالية وقد بلغ عددهم الآن في مدينة نيويورك باميركا مليون نفس وكادوا يقبضون على موارد رزقها · والارمن

والسوريون يتجرون في كل بلاد يهاجرون اليها فمتى نمت همتهم اذا اقاموا في بلادهم واطلقت لهم حرية القول والعمل هذا امر غير معقول.

ولكن اقل امتياز لزيد على عمرو يضعف همة عمرو و يثبط عزيمته وهذا الامتياز هو الذي اضعف الارمن واليهود والسوريين في بلادهم وسيزيدهم ضعفاً اذا دخل الاوربيون البلاد مسلحين بالامتيازات الكثيرة وبما وراءهم من براوج دولهم ومدافعها وحينئذٍ يضطر السكان الى الخضوع او نمود المناظرة بين الشرق والغرب الى تحكيم السيف والمدفع

حاجتنا الكبرى

من مزايا الحكومات الراقية انها تختار اقدر رجالها لادارة امورها . تختار اذكاهم عقلاً واوسعهم علماً واصوبهم رأياً فتستفيد البلاد منهم ما يستفيده كل من يعتمد في قضاء امور على اعقل الناس واعلمهم واوسعهم خبرة . ومن اعظم الرجال الذين اختارتهم البلاد الانكليزية لتولي امورها وهو الآن ناظر الحقانية فيها اللغاي الكبير لورد هولدين فانها جعلته اولاً ناظراً للجريمة فاصلح امور تلك النظارة اصلاحاً لم تره من قبل ثم جعلته ناظراً للحقانية وهو المنصب الذي تأهل له بالعلم والعمل سنين كثيرة . وقد قرأنا له الآن مقالة موضوعها حاجتنا الكبرى (Our greatest need) وهو يريد حاجة بلاد الانكليز . ولكن ان كان ما اشار اليه فيها وبنى عليه كلامه يعد حاجة كبرى للبلاد الانكليزية فهو لنا نحن معشر المشارقة حاجة ضرورية لا بد منها . فاقتطفنا من مقالته الفقرات التالية قال

ان الحكومة الانكليزية عازمة ان تعمم التعليم في بلادها على اسس وطنية ثابتة فاذا استطعنا ذلك نكون قد فعلنا ما نحن محتاجون اليه لانه ما من شيء في هذه البلاد يقابل باصلاح التعليم لما له من المساس التام بمصالحنا العمومية والخصوصية واذا أصلح مكّننا من اصلاح سائر امورنا الاجتماعية . ان وسائل المعيشة في الاولى و بعدها لا شيء امسّ بمصادر قوتنا من مقدار معارفنا ونوعها فعليها يتوقف فلاحنا في التجارة وبها تصير امة متكافئة . فاننا حسب الظاهر والعرف امة متساوية في الحقوق متكافئة في المرافق ولكن ما دام ابن الفقير لا يتساوى بابن الغني في تمهيد سبيل العلم له فلا يحق لنا ان ندعي المساواة . العلم هو الذي يمهد السبيل لهذا التساوي و يجعل الولدين الفقير والغني في مستوى واحد لا يحتقر ابن الغني حتى يهبط الى مستوى ابن الفقير بل يرفع ابن الفقير حتى يعلو الى مستوى ابن الغني .